متطلبات تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري في ظل صدمة أسعار النفط الحالية

بلقلة براهيم / أستاذ محاضر – أ – جامعة الشلف

نورين بومدين / أستاذ محاضر – أ – جامعة الشلف

belkellabrahim@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/11/18؛ تاريخ القبول: 2018/09/06

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم الخيارات والمتطلبات الكفيلة بتنويع هيكل الاقتصاد الجزائري وفك ارتباطه المفرط بقطاع النفط وذلك في ظل استمرار صدمة أسعار النفط وما تمثله من مخاطر بارزة على آفاق الاقتصاد الوطني، خصوصا على مستوى المالية العامة والحسابات الخارجية، واستدامة النمو الاقتصادي .وفي سبيل تحقيق هذا المسعى تبنت السلطات العمومية نموذج نمو جديد والذي من المفترض أن تسمح ترجمة محاوره في شكل برامج إصلاحية ملموسة وتنفيذها الفعلي من تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها يتميز بالتنوع والتنافسية بحلول العام 2030. وقد توصلت دراستنا في الأخير إلى أن السياسات والإجراءات الاقتصادية التي يجري تطبيقها والمعلن عنها في إطار النموذج الاقتصادي المعلن عنه تفتقد إلى الاتساق والاستمرارية والوضوح بالشكل الذي لا يطمئن على سلامة اتجاهها وفعاليتها الأمر الذي يحتم على السلطات المعنية تبني إستراتجية طموحة وواضحة المعالم للتحقيق هدف التنويع.

الكلمات الدالة :أسعار النفط، نموذج النمو الجديد، التنويع الاقتصادي.

Abstract

this paper aims to highlight the most important options and requirements to diversify the structure of Algerian economy, And remove it for the oil sector in the light of the continued shock of oil prices, especially at the level of public finance and external accounts, and the sustainability of economic growth. In order to achieve these objectives, the public authorities have

adopted a new growth model which is supposed to permit translation Its dialogue in the form of concrete reform programs and its actual implementation of a radical change in its diverse economic structure And competitiveness by 2030. Our study concluded that economic policies and procedures are being implemented And announced in the framework of the economic model announced To achieve consistency, continuity and clarity in a way that does not reassure the integrity of its direction and effectiveness, which is imperative to The authorities concerned adopt an ambitious and clear strategy to achieve the goal of diversification.

Key words: oil prices, new growth model, economic diversification

المقدمة:

لقد ارتبط الاقتصاد الجزائري بشكل وثيق بقطاع المحروقات منذ طفرة أسعار النفط الأولى (1973)، حيث يمثل المورد الأساسي لتمويل موازنتها، إضافة إلى أنه يشكل جزءا هاما من الناتج المحلي الإجمالي. وقد حقق الإقتصاد الجزائري في ظل طفرة أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة معدلات نمو مرتفعة من خلال تبني سياسة مالية توسعية، وتنفيذ عدد من مبادرات الإصلاح المحلي، كذلك أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحقيق فوائض ضخمة في الحساب الخارجية إلى مستويات منخفضة للغاية، غير أن الهبوط الكبير لأسعار النفط منذ صيف 2014 فرض مخطر بارزة على آفاق الاقتصاد الوطني، فانخفاض الأسعار أثر تأثيرا سلبيا مباشرا على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجية وتآكل احتياطات الصرف المتراكمة، ويرجح أن يؤدي بمرور الوقت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي إن لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بتفادي ذلك.

وتثير مخاطر استمرار انخفاض أسعار النفط واعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية تحديين رئيسيين أمام صناع السياسات الاقتصادية، فالتحدي الأول يكمن في كيفية انتهاج أفضل السبل في التعامل مع اعتماد البلاد الكبير حاليا على الإيرادات النفطية، وضمان حماية الاقتصاد المحلي إلى أقصى حد ممكن من التقلب في السوق النفطية. أما التحدي الثاني فيتمثل في كيفية تحفيز الاقتصاد على تنويع أنشطته حتى يتراجع هذا الاعتماد الحالي على الإيرادات النفطية. وفي هذا الصدد فقد أفرجت السلطات الحكومية على النموذج الاقتصادي الجديد في 26 جويلية 2016 والذي يعول عليه في تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد الريع إلى اقتصاد ناشئ ذي تنافسية

عالية وذلك من خلال جمله من الإجراءات الإصلاحية. من خلال ما سبق يتبادر لنا السؤال الرئيسي التالي:

ما هي أهم الخيارات والمتطلبات الكفيلة بنجاح نموذج التنويع الاقتصادي للجزائر في ظل استمرار صدمة أسعار النفط العالمية؟

وبهدف الإجابة عن السؤال الرئيسي ولغرض الإلمام بمحتويات الموضوع، سنتناول المحاور التالية:

أولا: تحليل تطور أسعار النفط خلال الصدمة النفطية الأخيرة.

ثانيا: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: سياسات التصدي لانعكاسات الصدمة النفطية على الاقتصاد الجزائري.

رابعا: الخطوات الإستشرافية لتنويع هيكل الاقتصاد الوطني وفك التبعية المفرطة لقطاع النفط.

خامسا: فرص وخيارات نجاح سياسة التنويع الاقتصادي.

أولا: تحليل تطور أسعار النفط خلال الصدمة النفطية الأخيرة.

تأثرت سوق النفط العالمية بعوامل متعارضة على مدى عدة سنوات ماضية. فبعد الأزمة النفطية لعام 2009 وما ترتب عنها من انخفاض كبير لأسعار النفط الذي سجلته ما قيمته 61 دولار للبرميل كمتوسط سنوي، عرفت بعد ذلك ارتفاعا للأسعار من جديد إلى أن استقرت في نطاق سعري تراوح ما بين 100 و123 دولار للبرميل خلال الفترة الممتدة ما بين جانفي 2011 وأوت 2014. وذلك نتيجة لعدة عوامل منها التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية في نهاية 2010، وأزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، والتقلبات في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية[i]، وزيادة الطلب للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذا الانقطاعات الكبيرة في إنتاج النفط في ليبيا وإيران. إلا أنه ومنذ منتصف 2014 اتخذت أسعار النفط منحى مغاير لتتجه نحو الانخفاض المستمر، حيث وصلت في نهاية عام 2014 إلى أقل من مستوياتها منذ عام 2010 إذ سجلت سلة خامات أوبك مستوى 59.5 دولار للبرميل كمتوسط سعري لشهر ديسمبر، بعد أن سجلت متوسط سعري قدره

105.6 دولار للبرميل لشهر أوت من نفس السنة. وقد واصلت الأسعار انخفاضها لسنة 2015 لتصل إلى أقل من مستوياتها لسنة 2005، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسلة خامات أوبك ما بين 33.6 و62.2 دولار للبرميل، وبلغ المتوسط السنوي لعام 2015 مستوى 49.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاض بنسبة 48.5 مقارنة بعام 2014.

كما عرفت سنة 2016 مزيدا من الانخفاض في الأسعار حيث تراوح النطاق السعري ما بين 26.5 و 51.7 دولار للبرميل خلال أشهر العام، وبلغ المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك 40.7 دولار للبرميل وهو ما يشكل نسبة انخفاض قدرها 17.8% مقارنة بسنة 2015.

الجدول (1): تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة 2011-2016.

الوحدة: دولار للبرميل

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
جانفي	92.8	111.8	106.3	104.7	44.4	26.5
فيفري	100.3	117.5	112.8	105.4	54.1	28.7
مارس	109.8	123.0	106.4	104.2	52.5	34.7
أفريل	118.1	118.2	101.1	104.3	57.3	37.9
ماي	109.9	108.1	100.7	105.4	62.2	43.2
جوان	109.0	94.0	101.0	107.9	60.2	45.8
جويلية	111.6	99.6	104.5	105.6	54.2	42.7
أوت	106.3	109.5	107.5	100.8	45.5	43.1
سبتمبر	107.6	110.7	108.7	96.0	44.8	42.9
أكتوبر	106.3	108.4	106.7	85.1	45.0	47.9
نوفمبر	110.1	106.9	105.0	75.6	40.5	43.2
ديسمبر	107.3	106.6	107.7	59.5	33.6	51.7
المعدل السنوي	**107.4**	**109.5**	**105.9**	**96.2**	**49.5**	**40.7**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام الثالث والأربعون، الكويت، 2016، ص49.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014 وإلى غاية نهاية 2016 ما يلي:[ii]

- استمرار وفرة الإمدادات العالمية، وبخاصة مع بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي، وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة الدول خارج منظمة أوبك بلغت 2.6 مليون برميل يومي خلال عامي 2014 و2015.

-تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الأمريكي والطلب الصيني بشكل خاص، حيث تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي بشكل ملحوظ، كما اتخذت الحكومة الصينية خلال الأعوام الأخيرة، توجها جديدا نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلا من قطاع التصدير، وهو ما ألقى بظلاله على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط.

-توجه كبرى الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على حجم إنتاجه لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب.

-ارتفاع مستويات المخزون النفطي العالمي بأنواعه المختلفة حيث ارتفع بحوالي 3.4% مقارنة بمستويات عام 2015، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مسؤولة وحدها عن نحو 22.1 % من هذه الزيادة.

-ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجيا منذ عام 2014 ، الأمر الذي ساهم في خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم. وفي هذا السياق وصل الدولار الأمريكي في نهاية عام 2016 إلى أعلى مستوى له منذ 14 عام، أي منذ شهر ديسمبر 2002.

- كان لعامل المضاربة دور كبير في انخفاض أسعار النفط، وبخاصة منذ النصف الثاني من عام 2014 في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة.

وفيما يتعلق بآفاق سوق النفط العالمية فإنها تتميز بأجواء كثيفة من عدم اليقين. فمن المتوقع على المدى المتوسط (2020) وعلى المدى البعيد (2040) أن يزيد الطلب على النفط مدفوعا بالنمو القوي للأسواق الصاعدة، أخذا بعين الاعتبار وضع الاقتصاد العالمي والعوامل الجيوساسية وسياسات الدول المستهلكة، وتطور التكنولوجيا والتقلبات في خيارات المستهلكين. فمن المتوقع وفقا لسيناريو الأساس لوكالة الطاقة الدولية أن يبلغ الطلب العالمي على النفط حوالي 99.1 مليون برميل يومي في آفاق عام 2019[iii]، ومن المتوقع أن يصل وفق سيناريو الأس لمنظمة أوبك إلى 110 مليون برميل يومي بحلول عام 2040[iv]، مقارنة بـ91.3 مليون برميل يومي في عام 2014. بالمقابل فإنه يبدو بوجه عام أن عرض النفط سيظل يتجاوز الطلب في السنوات القادمة مما سيؤدي إلى استمرار الضغط الخافض لأسعار النفط، وعلى المدى المتوسط سيتحدد معدل الزيادة في المعروض النفطي على حد كبير استنادا على العوامل التالية:[v]

-الطفرة الحالية في إنتاج النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة الأمريكية

-مستويات إنتاج النفط في البلدان خارج منظمة أوبك مثل كندا والبرازيل.

-مستوى زيادة الطاقة الإنتاجية في بعض بلدان أوبك

-قرارات دول منظمة أوبك فيما يتعلق بإنتاج النفط بين الزيادة والتخفيض.

كما أن هناك أيضا أوجه كبيرة من عدم اليقين فيما يتعلق بآفاق النمو العالمي، والأوضاع السياسية في عدد من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط، والتي من الممكن أن تؤثر على أسعار النفط مستقبلا.

ثانيا: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

في ظل تبعية الاقتصاد الجزائري للموارد المتأتية من نشاط قطاع المحروقات، شكل انخفاض أسعار البترول ابتداءا من منتصف 2014 صدمة كبيرة على الاقتصاد الجزائري، لاسيما على المالية العامة والحسابات الخارجية. ويمكن الوقوف على انعكاس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات التالية:

1-عائدات البترول: لقد أدت الأزمة النفطية المستمرة منذ منتصف 2014 إلى انخفاض كبير في قيمة صادرات المحروقات، حيث سجلت انخفاضا قدره 4.96

مليار دولار سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وهو ما مثل نسبة انخفاض قدرها 7%، وقد شهدت سنة 2015 تراجعا كبيرا بلغة نسبته 43.4%. بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة صادرات المحروقات في سنة 2015 سجلت مستوى يقل بـ27.4 %عن ذلك المسجل في سنة 2005 بالرغم من تقارب سعري النفط خلال هاتين السنتين (54.64 دولار للبرميل في 2005، و53.07 دولار للبرميل سنة 2015) مما يعكس الانخفاض الحاد في الكميات المصدرة خلال عام 2015.

الشكل (1): تطور قيمة عائدات المحروقات الجزائرية للفترة 2012-2015

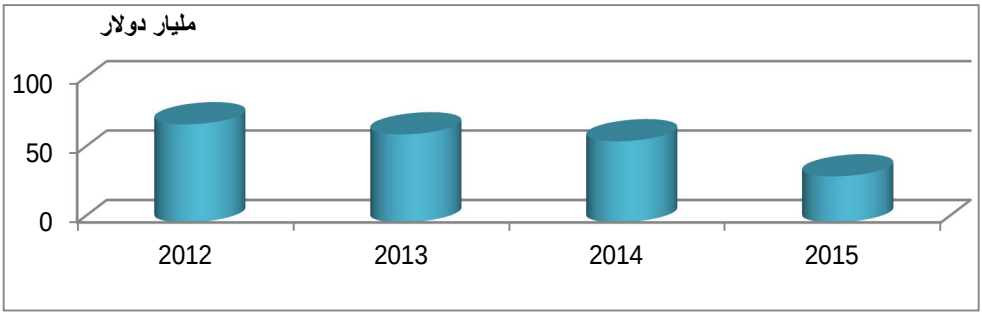

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، 2015.

2-النمو الاقتصادي: على الرغم من الركود في قطاع المحروقات، شهدت سنتي 2014 و2015 انتعاشا في النشاط الاقتصادي بمعدل نمو قدره 3.8% مقابل 2.8% سنة 2013، في وضع يتميز بتراجع النمو خارج قطاع المحروقات الذي سجل معدل 5.7% و5.0% خلال سنتي 2014 و2015 مقارنة مع الأداء الجيد لسنة 2013 (7.3%) ومع ذلك يبقى الإتجاه الهيكلي لمعدل توسع القطاعات خارج المحروقات والذي فاق متوسطه السنوي 6% قائما، ويعود هذا الأداء الحسن خصوصا إلى نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بوتيرة قوية ومستقرة ونمو قطاع الخدمات.

الشكل (2): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي للجزائر للفترة 2011-2015

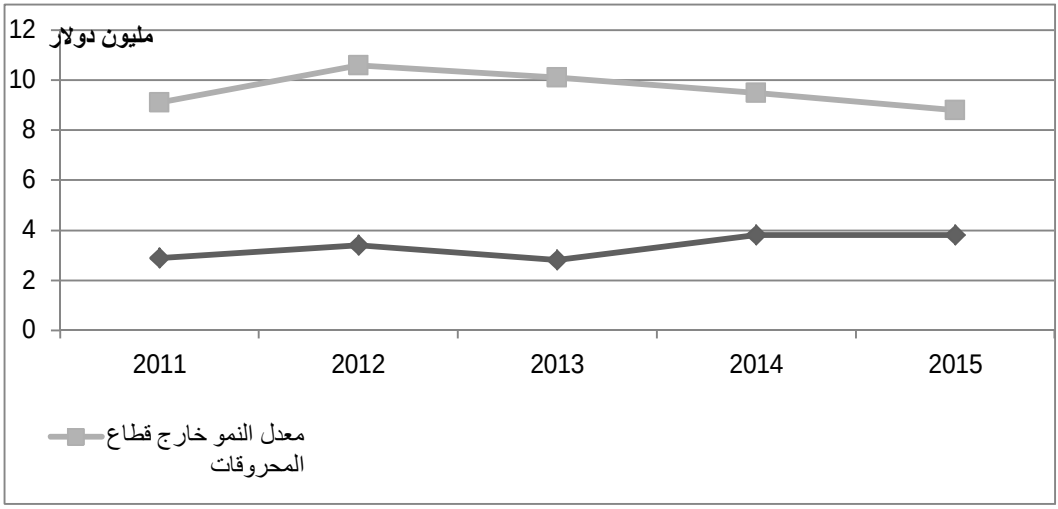

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، 2015

وبالرغم من أن هبوط أسعار النفط لم يترجم بعد إلى تباطؤ في النمو، إلا أن الآفاق المتوقعة تعتمد كثيرا على تحرك السلطات لمواجهة صدمة أسعار النفط من خلال السياسات، فعلى المدى القريب، من المتوقع أن يتباطأ النمو مع اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة للضبط المالي. غير أن تنفيذ كتلة حرجة من الإصلاحات الهيكلية على المدى المتوسط يمكن أن يؤدي إلى اقتصاد أكثر ديناميكية وتنوعا، مع تحقيق نمو أقوى وخلق المزيد من فرص العمل. وفي المقابل، يمكن أن يتسبب عدم كفاية الإصلاحات في مصاعب اقتصادية إذا ما أدى استنفاد حيز المناورة من خلال المالية العامة والحساب الخارجي إلى عملية تكيف مفاجئة وأكثر حدة.[vi]

3-الميزان التجاري: في ضوء التطورات التي شهدتها السوق النفطية وأمام تراجع قيمة عائدات المحروقات، انتقل رصيد الميزان التجاري من فائض قدره 9.88 مليار دولار عام 2013، إلى شبه توازن خلال عام 2014 (456 مليون دولار)، لسجل في سنة 2015 أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر(18) سنة من الفوائض المتتالية، حيث قدر مقدار هذا العجز بـ18.083 مليار دولار.

الشكل (3): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2012-2015

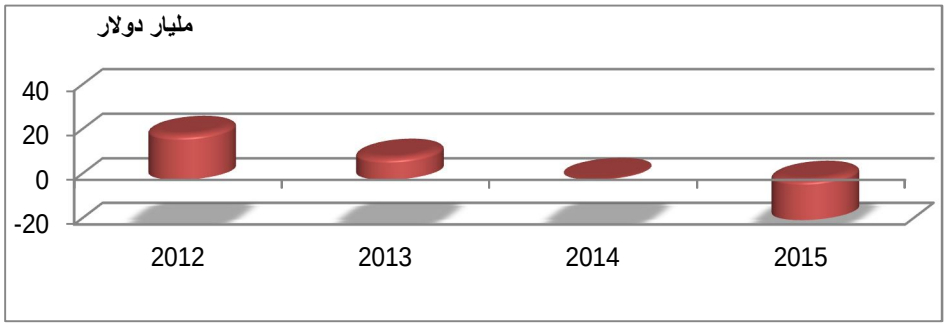

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، 2015.

يمكن تحليل تأثير انخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري من خلال تطور حجم الصادرات والواردات.

3-1-الصادرات: في ظل انخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014، وبفعل الانخفاض الكبير في حجم الصادرات من المحروقات، تراجعت قيمة الصادرات الكلية بنسبة 7.28% بنسبة 2014 مقارنة بسنة 2014، ليعمق هذا الإنخفاض 2015 حيث عرفت نسبة انخفاض قدرها 42.38% وهذا تزامنا مع الانخفاض الكبير في حجم الصادرات النفطية خلال نفس السنة.

الشكل (4): تطور قيمة إجمالي الصادرات الجزائرية للفترة 2012-2015

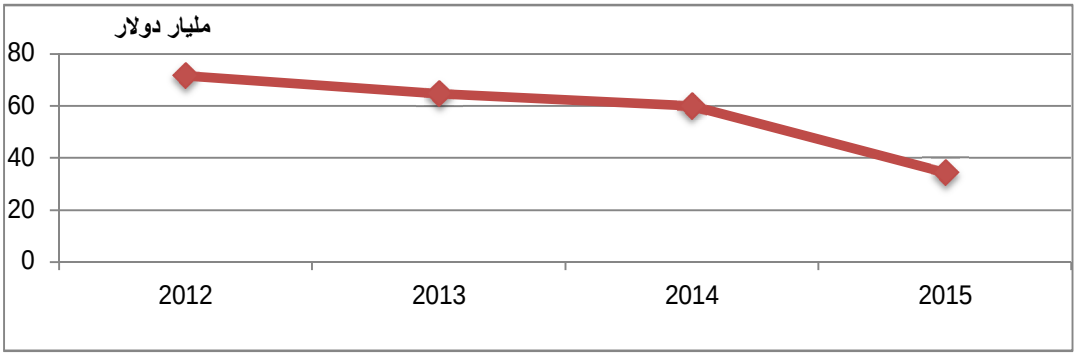

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، 2015.

2-3-الواردات: بعد مرور أكثر من (18) ثمانية عشر سنة من الارتفاع المستمر باستثناء الركود المسجل سنة 2009 عرفت الواردات انخفاضا محسوسا في سنة 2015 مسجلتا ما قيمته 52.65 مليار دولار خلال هذه السنة مقابل 59.67 مليار دولار عام 2014 أي بنسبة الانخفاض في حجم الواردات إلى التدابير التي اتخذتها الدولة في إطار احتواء الارتفاع المعتبر للواردات تحت ضغط انخفاض قيمة الصادرات النفطية، والتي تشمل هذه الإجراءات على وجه الخصوص تضييق المتطلبات من حيث المعايير وكذا تحضير تدابير تأطير الواردات. في نفس الوقت عزز بنك الجزائر المتطلبات في مجال تحديد الجدارة الإئتمانية للمستور بغرض التوطين المصرفي، كما خفض نسبة رأس المال الاحترازي للمصارف مقارنة بالتزاماتها من حيث التجارة الخارجية وكثف الرقابة على المعاملات التجارية الخارجية مباشرة على مستوى فروع المصارف[vii]

الشكل (5): تطور قيمة إجمالي الواردات الجزائرية للفترة 2012-2015

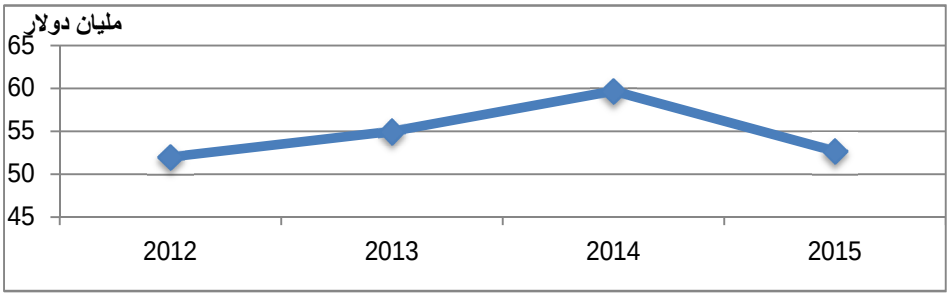

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، 2015.

4-ميزان المدفوعات: تحت تأثير انخفاض أسعار النفط سجل ميزان لمدفوعات الخارجية عجزا في 2014 مقداره 5.88 مليار دولار وهو ما يعادل 4.4% من قيمة الناتج الداخلي وذلك بعد خمسة عشر (15) سنة متتالية من الفوائض، ليتعمق هذا العجز سنة 2015 مسجلا ما قيمته 27.54 مليار دولار. وقد أدت عوامل ضعف ميزان المدفوعات إلى وضع يفوق فيه الاستثمار على الادخار، أي إنفاق داخلي يفوق تدفق الثروة المنتجة، وذلك بعد فترة طويلة من الفائض الهيكلي للادخار مقارنة بالاستثمار.

الشكل (6): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2012-2015

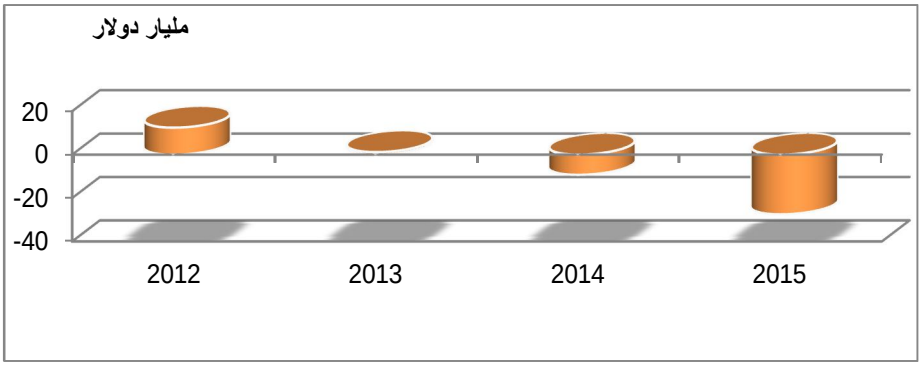

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، 2015

5-احتياطي الصرف الأجنبي: عكس سنة 2009 التي عرفت تباطؤا في تراكم الاحتياطات الرسمية للنفط بفعل تداعيات الأزمة المالية على سوق النفطية آنذاك، ترجمت الصدمة الخارجة لسنة 2014 في نهاية المطاف بتراجع في قيمة الاحتياطات الرسمية للصرف التي بلغت في نهاية هذا السنة ما قيمته 178.94 مليار دولار منخفضتا بما يقدر بـ15.07 مليار دولار مقارنة بسنة 2013، لتتقلص في نهاية 2015 إلى ما قيمته 144.13 مليار دولار، ثم إلى مستوى 114.14 مليار دولار في نهاية سنة 2016. وبالنظر إلى هذا المستوى للاحتياطات الرسمية للصرف في نهاية ديسمبر 2016، الذي بقي معتبرا على الرغم من انخفاضه القوي وإلى المستوى الضعيف جدا للدين الخارجي (3.85 مليار دولار) تبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا.

الشكل (7): تطور قيمة احتياطات الصرف الجزائرية للفترة 2012-2016

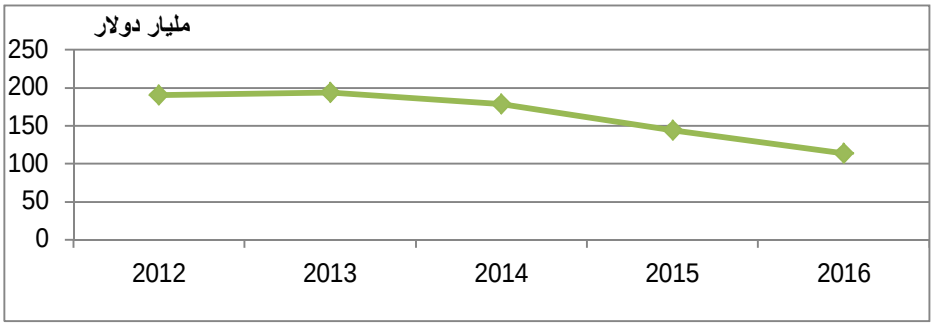

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، 2015

6-المالية العامة: بالنظر إلى اعتماد الجزائر القوي على إيرادات الجباية البترولية تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض أسعار النفط، حيث ترجم الانخفاض في إيرادات الجباية البترولية وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخزينة والذي بلغ قيمة 1375.3 مليار دينار أي ما يعادل 8% من إجمالي الناتج الداخلي الخام مقابل 0.86% في عام 2013، ليزيد هذا العجز ويتفاقم إلى مستوى 2621.7مليار دينار سنة 2015، وهو ما يعادل 15.8% من إجمالي الناتج الداخلي الخام ، وهي مستويات قياسية عكست عن حدة هشاشة المالية العامة أمام تقلبات أسعار المحروقات، كما تقلصت سعة المجال المتاح للميزانية العامة لتخصيص الموارد قصد دفع النمو الاقتصادي.

الجدول (2): تطور قيمة عناصر الميزانية العامة الجزائرية للفترة 2012-2016

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2012	2013	2014	2015
الإيرادات العامة	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1
ايرادات الجباية البترولية	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5
ايرادات الجباية العادية	2155	2279.4	2349.9	2729.6
النفقات	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3
رصيد الميزانية	710.9-	143.7-	1375.3-	2621.7-

المصدر: تقرير بنك الجزائر، 2015

7-صندوق ضبط الإيرادات: لقد أدى تفاقم العجز في ميزانية الدولة منذ سنة 2014 والممول بنسبة كبيرة تفوق 80% من الاقتطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى انخفاض قوي لرصيد هذا الأخير حيث انتقل رصيد هذا الصندوق من مستوى 5563.5 مليار دينار سنة 2013 إلى مستوى 2072 مليار دينار سنة 2015 أي ما يمثل نسبة انخفاض قدرها 62.8% خلال سنتين، ليعرف مزيدا من التآكل في بداية 2016 حيث بلغ مستواه الحد الأدنى القانوني وهو ما يعادل 740 مليار دينار اعتبارا من نهاية شهر فيفري.

الجدول (3): تطور قيمة رصيد صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2012-2016

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016*
رصيد الصندزق	5633.72	5563.5	4408.5	2072	740

المصدر: تقرير بنك الجزائر، 2015 للسنوات: 2012-2015، بيانات وزارة المالية لسنة 2016.

*نهاية شهر فيفري

ثالثا: سياسات التصدي لانعكاسات الصدمة النفطية على الاقتصاد الجزائري:

أمام الوضع السائد والمتميز بآثار الصدمة الخارجية على الاقتصاد الوطني، اتخذت السلطات المعنية إجراءات عديدة ومتنوعة للتصدي لانخفاض القوي لأسعار النفط، وتحييد آثاره القوية على الاقتصاد الجزائري، والتي تتمثل فيما يلي:

1-سمح كل من الادخار الميزاني الهام والمستوى المعتبر لاحتياطات الصرف المشكلان خلال السنوات السابقة، باحتواء أثر الصدمة الخارجية على النشاط الاقتصادي،

2-تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد من طرف البنوك للوضعية المالية للمستور عند توطين عملية الإستيراد.

3-تخفيض المعيار الإحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية نسبة إلى أصولها الخاصة، والذي انتقل من اثنان (2) إلى واحد(1)، أي من مرتين للأصول الخاصة إلى مرة واحدة لهذه الأصول.

4-تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدخل بنك الجزائر إجراءين لتخفيف الرقابة على الصرف في إطار مسعى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، يتمثلان في:[viii]

- **التحسن النشط:** المتمثل في إلغاء إلزامية الحصول من طرف مستوردي المواد التي تدخل في عملية إنتاج السلع الموجهة للتصدير على ترخيص من بنك الجزائر لتسوية الاستيراد المؤقت لهذه المواد.
- تمديد آجال الترحيل لناتج الصادرات من 180يوم إلى 360يوم، مع إدراج إلزامية اكتتاب عقد تأمين التصدير لما تتجاوز هذه الآجال ستة أشهر.

5-إن اللجوؤ إلى مرونة سعر الصرف الدينار أمام انخفاض قيمة الإيرادات البترولية قد شكل خط دفاع أول، لإمتصاص آثار الصدمة الخارجية. وفي هذا الشأن قامت السلطات المعنية بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري، إذ انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 80.57 دينار للدولار الواحد في عام 2014 إلى 100.46 دينار للدولار الواحد في نهاية 2015 أي بانخفاض قدره 20%، وخلال السداسي الأول من سنة 2016 انخفضت قيمة الدينار بـ3.2% مقابل الدولار الأمريكي، ليعرف استقرار في حدود 110دينا للدولار اعتبار من الثلاثي لثالث من سنة 2016 . والغرض من هذا الإجراء يتمثل في الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على احتياطات الصرف الأجنبية، وكذا خفض قيمة العجز الموازني المقدر بالعملة الأجنبية.

6-اتخذت تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفورات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بـ2015 بـ8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%[ix]. وقد شملت إجراءات التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي، وتقليص الواردات، مع فرض رخص الاستيراد على عدة منتجات، وخفض التوظيف العام، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد 60 سنة. وفي جانب الإيرادات تم رفع بعض الرسوم شملت الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والبنزين والمازوت

7-بغية تمكين المصارف من الحيازة على المزيد من الموارد القابلة للإقراض ومرافقة ديناميكية نمو القروض الموجهة للاقتصاد، قام بنك الجزائر بإصلاحات جذرية تمثلت أولا بالتقليص التدريجي لعمليات امتصاص السيولة، ثم التوقف عنها تماما في الثلاثي

الثالث لعام 2016. كما قام كذلك بتخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية الذي انتقل من 12% إلى8%، كما قام بتقليص المعدل الأقصى أو المعدل المفرط Taux d'interet excessif والذي لا يمن للمصارف والمؤسسات المالية أن تتجاوزه عند توزيع القروض لزبائنها.[x]

رابعا: الخطوات الإستشرافية لتنويع هيكل الاقتصاد الوطني وفك التبعية المفرطة لقطاع النفط:

بالنظر إلى حجم الإختلالات الداخلية والخارجية (عجز الموازنة وميزان المدفوعات) للاقتصاد الجزائري، فإن هذه الإجراءات السابقة الذكر تعبر ظرفية في مواجهة صدمة أسعار النفط، ولا يمكن أن تشكل تعديلا جذريا في هيكله، الأمر الذي يحتم إجراء إصلاحات هيكلية عميقة تمكن من تنويع الاقتصاد الوطني وفك ارتباطه المفرط بقطاع النفط، وفي سبيل تحقيق هذا المسعى تبنت السلطات العمومية نموذج نمو جديد والذي من المفترض أن تسمح ترجمة محاوره في شكل برامج إصلاحية ملموسة وتنفيذها الفعلي من تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير.

1-المرتكزات الأساسية للنموذج الاقتصادي الجديد: تمت في 26 جويلية من 2016 اختبار والمصادقة من طرف مجلس الوزراء على الخطوط العريضة للنموذج الذي ستعمل من خلاله الحكومة لتجاوز أولا الأزمة الاقتصادية الحادة الناجمة عن انهيار أسعار النفط منذ 2014، ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع تنافسي، من خلال مضامين وثيقة أولية محررة في 21 صفحة، تضمنت جملة إصلاحات "هيكلية" مرحلية "عميقة" تمتد إلى 2030. وتشير الوثيقة إلى أن الجزائر وافقت في 2016 على نموذج اقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

1-1- مدخل جديد للسياسة الموازنة: وفي الشق الموازني، يبرز النموذج ثلاثة أهداف رئيسية في أفاق العام 2019:[xi]

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

2-1-مدخل تنويع الاقتصاد الوطني: وفي شقه الخاص بتنويع والتحول الاقتصادي، حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030:[xii]

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030، بالإضافة مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة (حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الداخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3%في العام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030).
- تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات، إلى جانب تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في العام 2015 إلى 3% في 2030)، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:

√ **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** وهي مرحلة ستطبع برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة.

√ **مرحلة التحول (2020-2025):** وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد.

√ **مرحلة الاستقرار(2026-2030):** وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

2-المحاور الإستراتجية لتجسيد النموذج الاقتصادي: من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها سابقا، يحدد النموذج جملة من ثلاثة محاور إستراتيجية:[xiii]

2-1– **دينامية القطاعات المطلوبة:** على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو.

الهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5-7.4% لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.

2-2– **تعزيز نظام الاستثمار:** تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة فيلا ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة (PPP)، وهذا يتطلب:

– تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو.

– سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

3-2 – الملاءة الخارجية: الاستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة، في ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات. وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـ6.5% سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول. على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة. وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة أحفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية. مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنويات الأخيرة، لن يمكن تحملها بداية من العام 2020.

3-عناصر السياسة الاقتصادية لتجسيد النموذج: تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة القادرة على تحقيق هذه الرؤية وفقا لـ ستة (6) محاور إستراتيجية:[xiv]

3-1- تحفيز المقاولاتية في الجزائر

3-2- تمويل الاستثمار: من أجل تحقيق رؤية 2030 يتطلب تقييم سريع للاستثمار الخاص خارج المحروقات. من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني في التجهيزات العمومية، إصلاح سريع للنظام البنكي، تطوير سريع لسوق رؤوس الاموال.

3-3- السياسة الصناعية والتنويع

4-3- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه

5-3- ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية

6-3- حكامة النموذج الاقتصادي الجديد.

خامسا: فرص وخيارات نجاح سياسة التنويع الاقتصادي:

يسود اعتقاد واضح لدى السلطات في الجزائر بالأهمية التنويع الاقتصادي وضرورة الإسراع في تحقيقه، غير أن هذا الاعتقاد لا يزال محاطا بالغموض في مضمونه، وأن السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية والتي يجري تطبيقها تفتقد إلى الاتساق والاستمرارية والوضوح بما يطمئن على سلامة اتجاهها وفعاليتها. فالسائد في معنى التنويع الاقتصادي يقتصر على الإشارة إلى مظاهر محدودية قاعدة الاقتصاد المحلي أو الاقتصاد غير النفطي كما يرد في وثائق السياسات الاقتصادية الحكومية وفي نصائح العديد من الاقتصاديين، هذا المعنى الشائع للتنويع الاقتصادي لا يتناول معالجة حالة عدم التوازن الدينامكية التي تكرس الاختلال في هيكل الاقتصاد الناشئ من ارتباطات قطاع النفط المتشابكة مع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى من جهة، وتأثيره الكبير في مستويات الطلب من جهة أخرى. أدى هذا الفهم الضبابي إلى انتشار الاعتقاد غير المبرر بأن السياسة الداعية إلى زيادة الاستثمار في جميع الفعاليات الاقتصادية وفي جميع القطاعات كافية لزيادة النمو الاقتصادي والإسراع في التنويع الاقتصادي معا. إننا نرى أن هذه السياسة قد لا تؤمن استدامة النمو ولا الإسراع في عملية التنويع الاقتصادي بكفاءة اقتصادية وفي الوقت المطلوب، وذلك بسبب خلوها من المعايير الموضوعية المحددة لأسبقية الاستثمارات على مستوى القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، وما يتفرع عنها من أولوية الاستثمار في المشاريع العامة والخاصة. وضمن هذا الإطار فإن نجاح النموذج الاقتصادي الذي تحاول الجزائر تطبيقه لإقامة اقتصاد وطني متنوع وتنافسي، يحتاج إلى تبني جدول أعمال طموح وواضح المضمون، ومن بين أهم المتطلبات والخيارات التي نراها كفيلة بإنجاح هذا النموذج ما يلي:

1-إن العنصر الأهم في نمط النمو المطلوب هو معرفة الارتباطات الخلفية للقطاعات الإنتاجية، وفي ضوئها تحديد أسبقية القطاعات المطلوب زيادة الاستثمارات العامة والخاصة فيها. كما أنه من المفيد أيضا قياس الارتباطات الأمامية للقطاعات الإنتاجية في تحديد السياسات الاقتصادية المؤثرة في الطلب النهائي، وهي السياسات المناسبة لزيادة النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد لابد من زيادة الاستثمارات العامة مع تشجيع استثمارات القطاع الخاص في إقامة الصناعات التحويلية التي تتميز بقوة ارتباطها الخلفية بكل القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد والقادرة على تصدير منتجاتها.

2-في إطار التشديد على ضرورة ومنافع التنويع، نجد أن حصر الاهتمام بالتنويع في زيادة مصادر الدخل الوطني، وبالتحديد في زيادة الإيرادات خارج قطاع النفط لدعم المالية العامة، قد لا يؤدي بالضرورة إلى الإسراع في عملية التنويع الاقتصادي الهيكلي، فتشريعات المالية العامة السريعة قد تكون ضرورية لزيادة إيرادات المالية العامة على المدى القصير، لكن المصدر الأساسي للتنويع هو إيجاد مصادر إنتاج جديدة تستخدم تقنيات حديثة لضمان استدامة النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات على المدى المتوسط والبعيد، وإن إيجاد مصادر جديدة للدخل سيكون بلا شك من نتائج التوسع المستهدف في الطاقات الإنتاجية الكامنة من خلال زيادة الاستثمارات في القطاعات والمشاريع المؤهلة لتحقيق ذلك.

3-يكتسي الاستثمار الإنتاجي أهمية مركزية في التحول الاقتصادي، إلا أن وجود مؤسسات مالية متخلفة في الجزائر إلى جانب محدودية فرص الاستثمار المجدي تجاريا بمستويات مخاطر متدنية إلى حد مقبول يسهم في استمرار معدلات الاستثمار المتدنية بشكل مزمن، لذلك ينبغي أن تعزز الدولة الجهود الرامية إلى تكوير القطاع المالي الموجه نحو الاستثمار الإنتاجي.

4-إن التحول الهيكلي المنشود في الجزائر لتحقيق اقتصاد متنوع وتنافسي يتطلب صياغة سياسات الإقتصاد الكلي ضمن إطار متسق، بحيث تكون السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف متجانسة مع بعضها البعض، كما يجب أن يكون الأفق الزمني لهذه السياسات متوسط الأجل، وأن يكون ضمن إطار يقدم الخطوط العريضة التي تنظم استراتجيات الاقتصاد الكلي والإنفاق العام. وأن لا يكون الرفع من معدلات النمو الإقتصادي هو القضية المحورية، بل إن الجوهر يتعلق بطريقة ومصادر هذا النمو، بحيث أن ضمان معدل نمو متوسط ومستدام الذي يضمن خلق فرص العمل يكون مفضل على معدلات نمو أعلى غير مستدامة.

5- لبناء إستراتيجية مستديمة للنمو الاقتصادي يجب التركيز على الإنسان كمصدر للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاستفادة من الطاقة الفكرية والإبداعية غير المحدودة للإنسان، ويتطلب ذلك تدخل حكومي بالتركيز على الاستثمار بفعالية في رأس المال البشري من استثمار في الصحة والتعليم والبحث والتطوير وتشجيع الاستحداث من جهة وإصلاح دور الحكومة نحو حماية الملكية الفكرية ومكافحة

الفساد وحماية سيادة القانون من جهة أخرى. ويتعين زيادة التركيز على مستوى جودة التعليم وتركيزه على التعليم الذي يضمن تطوير المهارات المطلوبة في القطاع الخاص. ويتعين وضع النظم التي تضمن أن يؤدي الإنفاق على التعليم إلى تحسين النتائج التعليمية.

6-إن التوجه نحو نموذج اقتصادي جديد يرتكز على قطاعات بديلة عن قطاع النفط يقتضي العمل على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تحتاج هذه القطاعات البديلة التي يعول عليها كدعامة جديدة للاقتصاد الوطني ضمن هذا النموذج الجديد إلى "نسيج مناولة" من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدعمها بالمنتجات المختلفة، ما يعني أن غياب هذه الأخيرة وضعف إنتاجيتها يعني فشل هذا التوجه الجديد ككل. إذ لا يزال حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دون المستوي المطلوب بحسب المعايير العالمية. وحسب الخبراء فان أولى الإجراءات التي يجب أن تتخذ في سبيل تطوير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو توفير محيط ملائم بتقديم تسهيلات لرفع العراقيل البيروقراطية التي تحول دون إنشاء مؤسسات مع مرافقة هذه المبادرة بتخفيف شروط منح القروض لدى البنوك، مع تقليص المعاناة المفروضة من طرف الإدارة على القدرات المبدعة للمؤسسات وكذا خلق صناديق مالية تساهم في تحمل مخاطر الاستثمارات الجديدة وإنشاء برامج دائمة لدعم الصادرات وحمايتها وضماناتها، بالإضافة إلى ضرورة تأهيل الجامعة الجزائرية ومراكز البحث المتخصصة وكذا النظام الوطني للتكوين المهني بطريقة يمكن لها أن تلعب دور في إعداد برامج تطوير وتنسيق بين مختلف المشاريع في طور الإنجاز من أجل نجاعة اقتصادية أكبر في المشاريع، والأهم من كل هذا ضمان مرافقة ومتابعة الدولة لهذه المشاريع وتقديم مزيد من الدعم خاصة للمشاريع الناجحة والتي تثبت قدرتها في دعم التنمية المستدامة[xv]

7- يعتبر الحكم الراشد عاملا مهما و مسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية و ضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني. وفي أي دولة، يعتبر الجهاز التنفيذي عنصرا فاعلا في عملية تنويع الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما تلعب

الحكومات دورا بالغ الأهمية خاصة في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية. ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنويع الاقتصاد والمنضوية تحت إطار مفهوم الحوكمة نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه.كما يعتبر التدخل الحكومي ذا أهمية بالغة، خاصة عند اغتنامه للفرص التي من شأنها أن تتيح تنوعا اقتصاديا إضافيا[xvi].

8-تؤدي سياسة المالية العامة دورا حاسما في الجزائر باعتبارها الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها تحويل الثروة النفطية للبلاد إلى نتائج اقتصادية، ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه صناع سياسة المالية العامة في حماية الاقتصاد والميزانية من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، لذلك فإن تصميم إطار يقدم أفضل أشكال الدعم لإدارة سياسة المالية العامة في مواجهة عدم اليقين الذي يحيط بالإيرادات النفطية يكتسب أهمية بالغة . ومن بين الخطوات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في هذا المجال ما يلي:

- اعتماد إطار إنفاق متوسط الأجل لتحسين تخطيط الإنفاق ورفع مستوى كفاءته وذلك لمنع تحول تقلبات الإيرادات السنوية إلى تقلبات في النفقات يمكنها أن تزعزع استقرار الاقتصاد الكلي، كما يزيد ذلك من فرص عدم تعرض أهداف المالية العامة الطويلة ومتوسطة الأجل لمخاطر ضغوط الإنفاق القصير الأجل.

- إرساء ركيزة منهجية للمالية العامة من خلال فرض قواعد مالية تحكم صياغة و تطبيق السياسة المالية بشكل دائم، و تدعم هذه القواعد بسن تشريعات تحدد المسؤولية المالية[xvii]، وعادة ما توضع القواعد المالية لتقييد النفقات العامة أو خفض عجز الميزانية أو تقييد قدرة الحكومة على الاقتراض، و بشكل عام فهي القواعد التي تعزز ضبط أوضاع الميزانية العامة، وفك ارتباط سياسة الإنفاق و العجز خارج النفط عن تقلبات أسعار النفط في المدى القصير.

- إتباع إستراتجية مالية تهدف إلى كسر استجابة الإنفاق المساير للاتجاهات الدورية لأسعار النفط المتقلبة، بما في ذلك استخدام أدوات التحوط للمساعدة في

تقليل عدم اليقين في إيرادات النفط وتقلباتها[xviii]، ويعني هذا ضمان القضاء على التحيز للسياسات المالية التوسعية خلال فترات الرواج النفطي وتوجيه الموازين المالية غير النفطية الحكيمة، وخفض العجز المالي غير النفطي على مر الوقت.

خاتمة:

نظرا إلى التبعية المفرطة للاقتصاد الوطني بقطاع النفط، فقد عانى الاقتصاد الوطني بشدة من أثر انهيار أسعار البترول ابتداء النصف الثاني من سنة 2014، خصوصا على مستوى المالية العامة والحسابات الخارجية، حيث عرف العجز في الميزانية العامة وفي الحساب الجاري الخارجي تفاقما كبيرا، مما أدى إلى تآكل شبه كلي لموارد صندوق ضبط الإيرادات وانخفاض ملحوظ في احتياطات الصرف الأجنبي. وقد اتخذت السلطات في سبيل مواجهة لآثار الصدمة الخارجية على الاقتصاد الوطني عدة تدابير تنظيمية، غير أن هذه الإجراءات تعتبر ظرفية في مواجهة صدمة أسعار النفط ولا يمكن أن تشكل تعديلا جذريا في هيكله بالنظر إلى حجم الإختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري، واستمرار أمد الصدمة النفطية، الأمر الذي يحتم إجراء إصلاحات هيكلية عميقة تمكن من تنويع الاقتصاد الوطني وفك ارتباطه المفرط بقطاع النفط، وفي سبيل تحقيق هذا المسعى تبنت السلطات العمومية نموذج نمو جديد والذي من المفترض أن تسمح ترجمة محاوره في شكل برامج إصلاحية ملموسة وتنفيذها الفعلي من تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، يتميز بالتنوع والتنافسية. إلا أن السياسات والإجراءات الاقتصادية التي يجري تطبيقها والمعلن عنها في إطار النموذج الاقتصادي المعلن عنه تفتقد إلى الاتساق والاستمرارية والوضوح بالشكل الذي لا يطمئن على سلامة اتجاهها وفعاليتها خاصة في ظل حالة عدم اليقين التي يتميز بها الاقتصاد والوطني وكذا ضعف حاكمية مؤسسات الاقتصاد الوطني. الأمر الذي يحتم على السلطات المعنية تبني إستراتجية طموحة وواضحة المعالم للتحقيق هدف التنويع ترتكز على توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، بما يسمح بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة و جودة المؤسسات ،و التي تعد شروطا أساسية للنمو القابل للاستمرار،إضافة إلى العمل تحسين مناخ الأعمال، والتركيز على الإنسان كمصدر للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاستفادة من الطاقة الفكرية والإبداعية غير المحدودة للإنسان

قائمة الهوامش والمراجع:

[i] ماجد ابراهيم عامر107.6، تطور خارطة 110.7سوق النفط العال108.7مية والإنعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 42، العدد156، 2108.4106.3016، ص21.106.7

[ii] أنظر إلى:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام الثاني والأربعون، الكويت، 2015، ص45.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام الثالث والأربعون، الكويت، 2016، ص50.

[iii]Energy Information Administration (EIA). 2014. Annual Energy Outlook. Washington, DC: U.S. Energy Information Administration.

[iv] OPEC، world oil outlook، 2015.

[v] مليكة بانت وألبرتو بيهار، **آفاق سوق النفط العالمية وانعكاساتها على المملكة العربية السعودية**، صندوق النقد الدولي، 2015، ص8

[vi] صندوق النقد الدولي، الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد واعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية، نشرة الصندوق الإلكترونية، 19 ماي 2016، ص1.

[vii] محافظ بنك الجزائر، مداخلة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2014 وتوجهات السنة المالية 2015 ، ديسمبر 2015، ص17.

[viii] محافظ بنك الجزائر، مداخلة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار صدمة أسعار النفط، أفريل 2017، ص20-22.

[ix] تقرير بنك الجزائر، 2016

[x] محافظ بنك الجزائر، مداخلة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار صدمة أسعار النفط، مرجع سبق ذكره، ص26-27.

[xi]Ministère des Finances, LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE, Juillet 2016, p2.

[xii] ناصر بوعزيز، حميد حملاوي، حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري: الواقع والمأمول، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017، ص308-309.

[xiii] عبد الوهاب بوكروح، النموذج الاقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع ؟ منشور على الموقع: http://aljazairalyoum.com

[xiv] عبد الوهاب بوكروح، مرجع سبق ذكره.

[xv] ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم مفاتيح نجاح النموذج الاقتصادي الجديد:

[xvi] شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري- ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص64.

[xvii] Barnett S.& Ossowski R., "Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries" IMF Working Paper ,Fiscal Affairs Department, October 2002, p20.

[xviii] ستيفن بارنيت ورولاندو أوسووسكي، ما الذي يرتفع؟.لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها، مجلة التمويل والتنمية, العدد 1، المجلد 40 صندوق النقد الدولي, واشنطن ، مارس 2003، ص39.